اثر التحولات السياسية على التنمية السياسية والاقتصادية خلال ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو

سامح عيد محمود محمد

الملخص

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة ، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة ، فالتنمية السياسية جزءاً من التنمية الشاملة انبثق منها وتفرع منها، ويعرفها الباحثون بأنها " تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة ، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل ، هذا إلى جانب تمثل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع" .

عادة ما يصاحب التحولات فى هيكل نظم الحكم محاولات للتنمية وذلك عن طريق تشريعات تكون قادرة على معالجة الخلل السياسى أو الخلل الاقتصادى التى قامت من أجله تلك التحولات .

Abstract

The political development of modern concepts, and fundamental dimension of the overall development, political development is part of the overall development emerged, fork and researchers known as ' organize political life and pursue political functions within the State, and systems development Politics and political practice to become more democratic in the deal, besides representing the masses of democratic values and political equality between the members of the society.'

Usually accompanied by shifts in the structure of governance and development attempts through legislation to be able to deal with political or economic imbalance imbalance which for these transformations.

أهمية الدراسة :

ان التحولات السياسية التي شهدتها مصر وأثارها كافية لكى تظهر أثر تلك التحولات على الاقتصاد المصري ، ونجاح تلك التحولات يلعب دوراً جوهرياً في مستقبل التنمية ، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة لتلقى مزيداً من الضوء حول سياسات النظام السياسى بعد ثورتي يناير ويونيو لدعم التنمية ، وتكمن اهمية الدراسة فى البنود التالية:

- رصد وقياس المؤشرات التى تربط بين المتغيرين الرئيسيين فى هذه الدراسة وهما الأستقرار السياسى فى الدولة من جهه ، ومدى تاثيرهُ على الإستثمار كمصدر أساسى للقطاعات الاقتصادية والانتاجية والخدمية من جهه اخرى فى ظل ندرة الموارد المحلية.
- دراسة تاثير التنمية السياسية فى مصر فى ضوء تغيير نظم الحكم
- رصد المشكلات المتعلقة بالتنمية السياسية والاقتصادية وآثارها على نظم الحكم.
- التعرف على الرؤية المستقبلية التى يمكن اتخاذها الدولة من اجل تحسين الاوضاع السياسية والاقتصادية وايضا من اجل الوصول الى تنمية مستقرة وقوية تهدف الى زيادة فى معدل النمو الاقتصادى.

تساؤلات الدراسة :

تدور المشكلة البحثية حول الإجابة على تساؤل رئيسي وهو الي اى مدى أثرت التحولات السياسية وخاصة ثورتى يناير ويونيو على الاقتصاد المصري ؟

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة الى قياس مدى تأثير الاستقرار السياسى على المناخ الاستثمارى وما هى العوامل التى تؤثر فيه

فروض الدراسة :

١- كان للتحولات السياسية والاقتصادية الكبرى فى المنطقة عقب الثورات أثراً سلبياً على مناخ الاستثمار والتنمية وذلك فى المدى القصير والمتوسط ولكن على المدى الطويل سرعان ما تحول الى تاثيراً ايجابياً على مناخ الاستثمار والتنمية فى مصر.

٢- وجود علاقة ارتباطية بين التحولات والتداعيات السياسية والاقتصادية فى المنطقة وبين مناخ الاستثمار والتنمية فى مصر .

مناهج الدراسة :

أعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائى والاستنباطى وعدد من المداخل البحثية الأخرى كالمدخل القانونى ومدخل أستخدام أدوات القياس فى تحديد مفاهيم الأستقرار السياسى ومحدداته.

كما اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل النظم السياسية خلال تلك الفترة

الاطار التشريعى الداعم للتنمية السياسية على مستوى تنظيم العلاقات

١. علاقة الرئيس بالحكومة و البرلمان :

أسهم كل من الدستور المصري الصادر بعد ٢٥ يناير (دستور ٢٠١٢) ، وكذلك الدستور الصادر بعد ٣٠ يونيو (دستور ٢٠١٤) ، في تعديل العلاقة التي تربط بين الحكومة والرئيس ، وكذلك بين الرئيس والبرلمان ، حيث تجاوز الدستور المصري الوضعية السابقة لدستور ١٩٧١ ، التي كانت تنص على أن لرئيس الجمهورية الحق المطلق في تعيين رئيس الوزراء دون أن يكون هذا الأخير ملزما بإنتظار إقرار برنامجه الحكومي بتصويت مجلس الشعب ، إذ لم ينص دستور ١٩٧١ إلا على أن يعرض رئيس الوزراء برنامج حكومته على مجلس الشعب دون أن يشترط إقراره عن طريق التصويت .

الا ان دستور ٢٠١٢ قد استبدل نظام الحكم من رئاسى الى نظام مختلط تشترك فيه ارادة رئيس الجمهورية مع ارادة البرلمان فى تعيين الحكومة ، وفى حالة اذا اراد رئيس الجمهورية إعفاء الحكومة يشترط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب .

وجاء دستور ٢٠١٤ ليؤكد على اهمية حصول الحكومة على ثقة مجلس النواب وان تشكيل الحكومة من الحزب الحائز على الاغلبية ، على ان يصدق بالموافقة عليها رئيس الجمهورية.

٢. تقييد مدة فترة رئيس الجمهورية :

حيث ان دستور ١٩٧١ ، كان ينص على ان المدة الرئاسية الواحدة ٦ سنوات و يجوز تجديدها مدد أخرى ، مما ترتب عليه بقاء الرئيس الاسبق محمد حسنى مبارك فى الحكم لمدة ٣٠ سنة ، وهو ما أدى الى سلبيات عدة ، بينما غير التحول السياسى

الاول فى ٢٥ يناير من ذلك الوضع ، حيث ان دستور ٢٠١٢ و ينص على ان فترة تولى رئيس الجمهورية السلطة ٤ سنوات و يجوز تمديدها لمرة واحدة فقط ، مما انهى معه عقود من الاستبداد السياسى و التمسك بالسلطة لفترات عديدة ، وكذلك التحول الثانى بعد ٣٠ يونيو من خلال دستور ٢٠١٤ الذى ابقى على تلك المادة ، و بالتالى تم تأمين عدم الاستبداد السياسى ليصب ذلك فى اطار التنمية السياسية .

٣. عدم جواز الجمع بين عضوية الحكومة و البرلمان :

فدستور ١٩٧١ ، لم يكن يحظر الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية البرلمان ، وهو ما كان يوجه له النقد فى كيفية مراقبة عضو مجلس الشعب على وزارته ، اذ ان أكثر من وزير كان عضو فى مجلس الشعب حتى برلمان ٢٠١٠ ، الا ان التحول السياسى بعد ٢٥ يناير ، وكذلك ٣٠ يونيو قد حظر الجمع بين عضوية البرلمان و الحكومة وذلك طبقاً لدستور ٢٠١٢ ، ٢٠١٤ .

<u>الاطار التشريعى الداعم للتنمية السياسية على مستوى الأحزاب</u> :

تعد الأحزاب السياسية أحد أهم مظاهر الحياة السياسية خاصةً في النظم الديمقراطية نظرًا لما تقوم به من أدوار هامة سواء المنافسة للوصول إلى السلطة أو تحقيق لمبدأ المشاركة السياسية أو تمثيل لإرادة الشعب من خلال تحديد الخيارات والبدائل التي يفاضل بينها المواطنون في الانتخابات ، وبناءً على ذلك فيكون لها دورًا هامًا في تعزيز أو الانتقاص من التنمية السياسية [١]

١. مرحلة التنظيم السياسي الواحد :

مع قيام ثورة ١٩٥٢ حدث تعثر للحياة الحزبية في مصر وذلك من خلال إصدار مجلس قيادة الثورة قرارًا بإلغاء جميع الأحزاب السياسية في ١٦ يناير ١٩٥٣ نتيجة لفشلها في حل القضايا الوطنية ودخولها في الصراعات السياسية وبالتالي أصبحت سببًا في الفساد السياسي عوضًا عن عدم القيام بدروها في العملية السياسية الديمقراطية والقيام بالتغيير الذي يطمح إليه الشعب ومن ثم اعتبرت تلك الخطوة بمثابة تقييد للتنمية السياسية

٢. مرحلة التعددية الحزبية:

بعد تولى الرئيس الراحل محمد انور السادات الحكم عام ١٩٧٠ ، وبعد الانتصار فى حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، بدأ يتجه النظام السياسى لتحولات سواء على المجال

السياسى أو الاقتصادى واعلن عن انشاء المنابر عام ١٩٧٦ وقيام ثلاثة أحزاب لليمين والوسط واليسار مع قيادته لحزب الوسط الذي تحول فيما بعد للحزب الوطني .

و فى عام ١٩٧٧ صدر القانون رقم ٤٠ لينظم نشأة الاحزاب السياسية ، مما أدى لتحويل النظام السياسي المصري نحو التعددية الحزبية [٢] ، وبذلك وصل عدد الأحزاب إلى ستة أحزاب [٣] .

ومن بعد ذلك جاءت فترة الرئيس الأسبق مبارك والتي اتسمت خلالها الحياة الحزبية بالاستقرار فأرتفع عدد الأحزاب ليصل إلى ٢٤ حزبًا ، وقد أُجرِى استفتاء في مارس ٢٠٠٧ لتعديل المادة (٥) من الدستور لتنص على قيام النظام السياسي المصري على أسس التعددية السياسية والحزبية مع حظر قيام أو تأسيس أى حزب أو تنظيم سياسي على أساس ديني.

٣. الاحزاب بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

بعد قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون الحكم فى المرحلة الانتقالية ، وعبر آلية الإعلانات الدستورية، والمراسيم والقرارات، وفى سياق الجهود الرامية لتفعيل النظام الحزبى فى مصر، والقضاء على القيود التى أعاقت هذه الغاية لعقود مضت .

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢٨ مارس ٢٠١١، وبناءً على موافقة مجلس الوزراء برئاسة عصام شرف فى ٢٣/ ٣ / ٢٠١١ مرسوماً بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ [٤]

وبذلك أصبح الشعب المصري أمام واقع جديد يتسم بوجود الكثير من التيارات السياسية التي أعلنت عزمها على إنشاء أحزاب سياسية جديدة مما ينذر بتغير الواقع الحزبي [٥] .

الاطـار التشـريعى الـداعم للتنميـة السياسـية علـى مسـتوى البرلمـان والمشـاركة السياسية:

١. الاحزاب والانتخابات البرلمانية ٢٠١١ – ٢٠١٢:

تعتبر تلك الانتخابات هي أول اختبار حقيقي لثقل وفاعلية الأحزاب السياسية سواء الدينية أو المدنية وقدراتها التنظيمية والقدرة على الحشد الجماهيري وتكوين قواعد شعبية لها تتيح لها الوصول للبرلمان[٦].

نظراً لكثرة عدد الاحزاب بعد ثورة ٢٥ يناير ، وتجاوزها ٦٠ حزباً قبل بدأ الانتخابات فكان لابد من تأسيس تحالفات تستطيع أن تخوض تلك الانتخابات ، وخاصة فى ظل تعديل قانون الانتخابات و الذى أقر طريقة النظام المختلط لانتخاب أعضاء البرلمان (الثلثى بالقائمة و الثلث بالنظام الفردى)[٧].

٢. انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢

لقد مثلت انتخابات مجلس الشورى أقل نسبة تصويت من جانب المصريين حيث أن نسبة المشاركة لم تتجاوز ١٢%، وبالرغم من هذه المشاركة الضعيفة للناخبين ، إلا أن الأحزاب الدينية استطاعت الفوز بتلك الانتخابات فنجد تكرار المنافسة بين حزبي الحرية والعدالة والنور وكلاهما ينتمي للأحزاب الدينية ، وبالنظر لمعسكر الأحزاب المدنية نجد أن حزب الوفد كان أكثرها تفوقًا ، وكذلك نجد فشل الأحزاب الجديدة فشلت في الحصول على النسبة اللازمة للتمثيل في مجلس الشورى[٨].

٣. انتخابات الرئاسة ٢٠١٢

لقد عُقِدت الانتخابات الرئاسية المصرية في ٢٠١٢ على مرحلتين: المرحلة الأولى تنافس فيها حوالى ١٣ مرشحًا ، ونجد أن نتائج الجولة الأولى لتلك الانتخابات - والتي شارك فيها حوالى ٤٦.٤% ممن لهم حق التصويت- أثبتت أيضاً تفوق للتيار الديني بشكل عام حيث حصل محمد مرسي (مرشح حزب الحرية والعدالة) على ٢٤.٨%، وتلاه أحمد شفيق وحصد نسبة ٢٣.٧%، ثم حمدين صباحى الذي حصل على ٢٠.٧[٩].

وفى جدول الاعادة كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية حصول محمد مرسى على عدد أصوات ١٣ مليونًا جولة الاعادة و٢٣٠ ألفًا و١٣١ صوتًا (بنسبة ٥١.٧٣%)

حصل منافسه أحمد شفيق على عدد أصوات ١٢ مليونًا و٣٤٧ ألفًا و٣٨٠ صوتاً (بنسبة ٤٨.٢٧ .%)[١٠] .

٤. انتخابات الرئاسة ٢٠١٤ :

خاض الانتخابات منافسان فقط وهما المشير عبد الفتاح السيسى وحمدين صباحى ، وكانت نتيجة الانتخابات الرئاسية حصول عبد الفتاح السيسى على عدد أصوات ٢٣ مليوناً و ٧٨٠ ألفاً و ١١٤ صوتاً (بنسبة ٩٦.٩١%) ، بينما حصل منافسه حمدين صباحى على عدد أصوات ٧٥٧ ألف و ٥١١ صوتاً ، (بنسبة ٣.٠٧.%)[١١]. وقد تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى منصب رئيس الجمهورية فى ٨ يونيو ٢٠١٤ بعد استلامه مهام الرئاسة من الرئيس المؤقت المستشار عدلى منصور .

٥. **برلمان ٢٠١٥** :

أصدر الرئيس عدلى منصور قانون مجلس النواب الجديد عام ٢٠١٤ ويتكون من ٥١ مادة وينص فى مادته الأولى على تشكيل البرلمان الجديد من ٥٤٠ عضوا مضافا إليهم ٥% يعينهم رئيس الجمهورية

وفى ٩ أغسطس ٢٠١٤ قررت المحكمة الادارية العليا حل حزب الحرية والعدالة وتصفية أمواله وأيلولتها إلى الخزانة العامة الدولة، وتشكيل لجنة برئاسة مجلس الوزراء تقوم بأعمال التصفية لجميع الأموال المملوكة للحزب سواء في ذلك الأموال العينية أو المنقولة.

الاطار التشريعى الداعم للتنمية السياسية على مستوى تمكين و مشاركة المرأة سياسياً

المرأة المصرية منذ ٢٥يناير وحتي ٣٠يونيو :

١. **المشاركة السياسية للمرأة :**

كانت مشاركة المرأة في ثورة ٢٥ يناير رد فعل طبيعي تجاه التهميش التي تعرضت له الفترة السابقة للثورة ، كما لعبت المرأة دور كبير في نجاح الثورة ، فلم تترك المرأة المصرية الميدان طوال ايام الثورة ، وكان ذلك نابعاً من إيمان المرأة بأن عليها كافة الواجبات المفروضة علي الرجل فشعرت المرأة بدورها في الثورة فشاركت من أجل مستقبل أفضل للشعب ككل ولها علي وجه الخصوص.

واصبحت المراة بعد ثورة ٣٠ يونيو لها دور كبير ففى حكومة شريف اسماعيل شهد تحول كبير لنسبة مشاركة المرأة حيث شاركت ستة سيدات لمنصب وزراء فى هذه الحكومة وهم " ايناس عبد الدائم وزيرة الثقافة ، رانيا المشاط وزيرة السياحة ، غادة والى وزيرة التضامن ، سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى ، هالة السعيد وزيرة التخطيط ، نبيلة مكرم وزيرة الهجرة " وهو يعد مشاركة كبيرة وتحول كبير ليوضح اهمية دور المرأة فى المجتمع وانتصاراً للمرأة المصرية وياتى ذلك تاكيداً على الرسالة التى وجهها الرئيس عبد الفتاح السيسى فى تفعيل دور المرأة بشكل اقوى فى المجتمع المصرى خاصة انه خصص عام ٢٠١٧ ليكون عام المرأة .

٢. **المرأة والانتخابات البرلمانية ٢٠١١ :**

بالرغم من التحسن البسيط علي الجانب الشكلي لقضية المرأة في مجالات مختلفة ، الا ان ذلك التحسن كان شكلي دون أن يكون هناك اي عائد حقيقي علي المستوي السياسي ففى اول تجربة انتخابية بعد الثورة وفي ظل ألغاء نظام الكوته قامت غالبية الاحزاب بأدراج المرأة علي أواخر القائمة وعدم أقبال الاحزاب علي دفع المرأة علي المقاعد الفردية[١٢]، الا ان عدد الفائزين في الانتخابات كانت ٧ نساء[١٣].

أما في أنتخابات مجلس الشوري المصري لم يختلف الامر كثيرا

٣. **الاعلام والصحافة وقضايا المرأة :**

بعد الثورة نالت قضية تمكين المرأة المصرية أهتمام وسائل الاعلام بأنوعها المختلفة ، فأنطلقت القنوات التلفزيونية في بث العديد من التقارير عن دور المرأة واليات تمكينها من أجل اثارة القضية علي الرأي العام في سعي المجتمع المدني لدعم قضايا تمكين المرأة [١٤].

٤. **المرأة في التشكيل الحكومي بعد الثورة :**

فبعد أسقاط نظام مبارك دخلت المرأة في نفق جديد من التهميش السياسي بعد الثورة فمن ناحية وجدت المرأة نفسها تحت حكم المجلس العسكري وبعد ذلك حكم الاخوان وفي كلا العهدين شهدت المرأة ازمة كبيرة من التهميش السياسي ، حيث انه في المناصب القيادية ضمت وزارة د.عصام شرف سيدة واحدة في كل التشكيل الحكومي ، ثم حكومة د. كمال الجنزوري ثلاث سيدات ، وأخيرا ضمت وزارة د. هشام قنديل سيدتين فقط تعتبر تلك الارقام مؤشر صادم للغاية لا يبشر علي حلول مستقبلة لقضية

تمكين المرأة أنما يدل علي دخول المرأة في مواجهة مع سياسية أستبدادية سياسياً واجتماعياً [١٥]

٥. **المرأة والانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ :**

بلغت نسبة ترشح النساء بلغت ٥.٦ % في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ [١٦] ، مما يشير إلى تراجع واضح .

ويشير تراجع نسب ترشح النساء في السباق البرلماني ٢٠١٥ إلى أن الأحزاب السياسية لم يتغير أداؤها[١٧] .

اهداف ودوافع الاستثمار:

ازدهرت عملية الاستثمار الدولي المباشر في الفترة من الخمسينات وحتي بداية السبعينات من القرن الماضي تحت تأثير ايدولوجية التنمية السائدة انذاك ، وتطور نوعية الاستثمار في الدول النامية عن طريق مشاركة رأس المال الاجنبي لرأس المال الوطني واستغلت الدول الغنية عمليات الاصلاح في الدول النامية واتجهت الي الاستثمار فيها .

و للإستثمار أهمية كبيرة في اقتصاد اي دولة فهو يعتبر عمادها الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي للدولة ، وتعود أهمية الاستثمار الى انه يسهم في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية ، يسهم في مكافحة البطالة من خلال استغلال الايدي الغير عاملة وبالتالي مواجهة الفقر والجهل وارتفاع مستوي المعيشة ، ويسهم في توفير النقد الاجنبي للدولة ، كما يسهم في توظيف أموال الأفراد المدخرة ، فضلا عن توطيد التعاون الاقتصادي للدول من خلال الاستثمار المتبادل .

أهداف المستثمر :[١٨]

- الحصول علي المواد الخام من الدول المضيفة لأجل استخدامها في الصناعة .
- ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية .
- الاستفادة من الايدي العاملة منخفضة التكاليف .
- قيام الشركات الاجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث الجودة والسعر.
- تحقيق الربح في الدول المضيفة يكون باضعاف الربح المحقق في دولة المستثمر.

دوافع الإستثمار في الدول المضيفة :

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي في الدول المتطورة والمتقدمة .
- الاستفادة من الخبرات الاجنبية الادارية والفنية .
- العمل علي تخفيف حدة البطالة باشغال عدد من الايدي الغير عاملة .
- ادخال كمية من العملات الاجنبية .
- التقليل من الواردات من خلال زيادة الانتاج المحلي .
- تدريب العاملين المحليين .
- الإستفادة من الإعفاءات الضريبية .

أنواع الاستثمار :

- **الاستثمار المحلي** : قد يكون عام أي قائم علي القطاع العام او الحكومة او المؤسسات العامة في الدولة بهدف تحقيق مشروعا قومية ، وقد يكون استثمار خاص من خلال الافراد الخاصة بهدف تحقيق الربح .
- **الاستثمار الاجنبي** : وهو عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية او عينية بهدف اقامة مشروع انتاجي او اداري في الاجل الطويل قد يكون في العقارات او الآلات او المصانع او المواد الخام .

محددات جذب الاستثمار:

هناك **محددات عامة لجذب الاستثمار**، يمكن عرضها فيما يلي :[١٩]

١. **استقرار الوضع السياسي :** فكلما كانت مصر مستقرة سياسيا كلما كانت بيئة مناسبة للاستثمار وهو ما نشعر به حاليا بكثير من استقرار فى الوضع السياسى.

٢. **الوضع الامني :** من البديهي ان الدول المستقرة امنيا هي بيئة خصبة وجاذبة للاستثمار بغض النظر عما تملكه من كمية موارد فالبيئة الموصوفة بالانفلات الامني والتدهور هي بيئة نابذة للاستثمار

٣. **كفاءة النظام الاداري :** استطاعت حكومة شريف اسماعيل ان تقف على اولى الخطوات الصحيحة وتتخطى ذلك بمزيدا من الشفافية ومحاربة الفساد وتنمية العنصر البشرى وتدريبة.

بيئة تشريعية قادرة على النهوض بالاستثمار

مرت التشريعات المنظمة للاستثمار فى مصر بعدة محطات حاولت الدولة من خلالها مواكبة المتطلبات العالمية لجذب الاستثمارات الاجنبية والنهوض بمعدلات الاستثمار المحلي والتى تمثلت فى

تطور تشريعى كما يلى [٢٠]

١- القانون رقم ٦٥ لسنه ١٩٧١ بشان الاستثمار المال العربي والمناطق الحرة .

٢- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي يعد من اهم التشريعات التي حددت التوجهات بعيدة المدى للاستثمار في مصر،

٣- قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ [٢١]:

في ١٧ مايو ٢٠١٧ تم إصدار قانون الاستثمار الجديد [٢٢] ، الذي يتكون من ٤ فصول تشمل ٩٤ مادة وأهمها المادة رقم ٣٣ الخاصة بإنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة ، وهي التي نالت استحسان العديد من رجال الأعمال . [٢٣]

النمو الاقتصادى والاستثمار

واقع الاستثمار فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٩ : ٢٠١٤) : [٢٤]

١- تطور الاستثمارات الاجنبية :

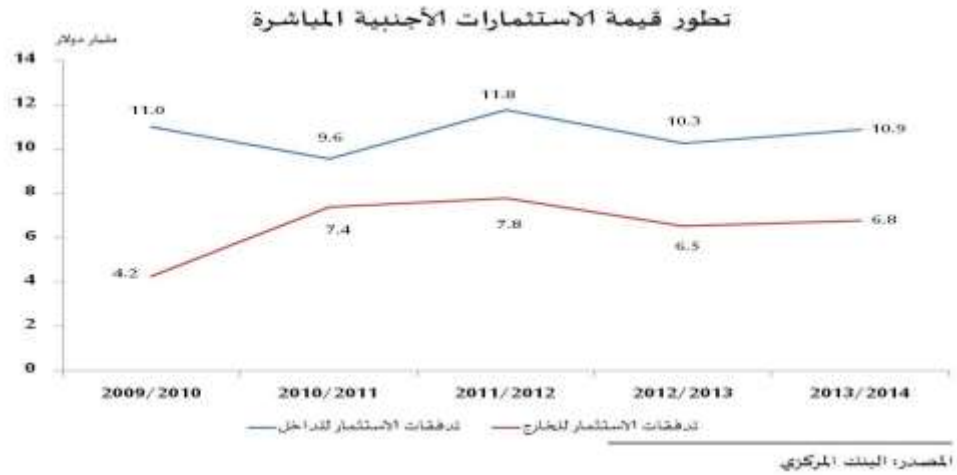

فكما هو موضح بالشكل فان تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل إلى مصر انخفضت بحوالي ١٢.٧% خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ وهو عام ثورة يناير، لكنها عادت وارتفعت حوالي ٢٣% في العام المالي التالي ، قبل أن تعاود الهبوط بنسبة ١٢.٧% في ٢٠١٣/٢٠١٢، ثم ارتفعت قليلا بنسبة ٥.٨% في العام التالي ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

وعامة فإن حجم الاستثمارات الأجنبية التي استقبلتها مصر في ٢٠١٤/٢٠١٣ لا يختلف كثيرا عن حجمها قبل خروج الرئيس الأسبق حسني مبارك من الحكم ، ولكن الأزمة كانت في زيادة التدفقات الخارجة للاستثمارات، والتي تتراوح ما بين ٦.٥ و٧.٨ مليار دولار سنويا منذ قيام الثورة مقارنة بـ ٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

٢- تطور الاستثمارات الخليجية :

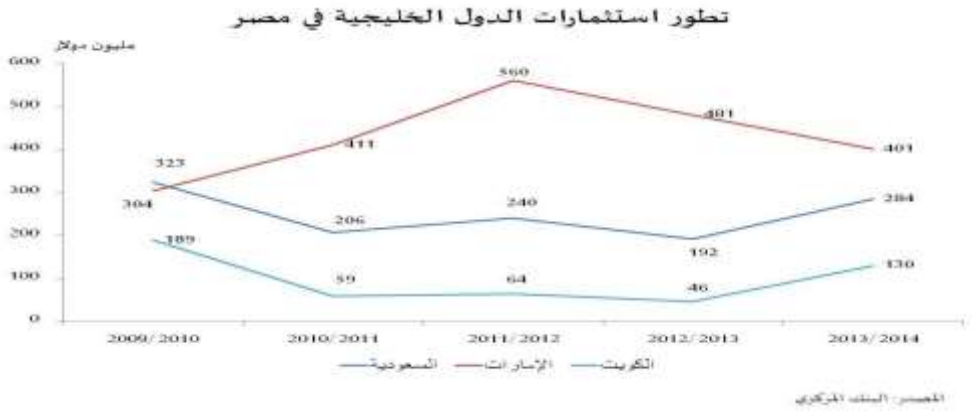

و كما هو موضح بالصورة ففي العام المالي الأخير قبل ثورة ٢٥ يناير احتلت تدفقات الاستثمار السعودي المركز الأول من بين الدول الخليجية ، ولكنها تراجعت بعد ذلك لصالح دولة الامارات العربية المتحدة، التي تصدرت قائمة الدول الخليجية في كل الأعوام التالية ، بينما انخفضت التدفقات من السعودية والامارات والكويت في العام المالي٢٠١٢ / ٢٠١٣ ثم زادت استثمارات السعودية والكويت في العام التالي على عكس الإمارات التي واصلت تدفقاتها السنوية اتجاه الهبوط، مع احتفاظها بالمركز الأول رغم ذلك.

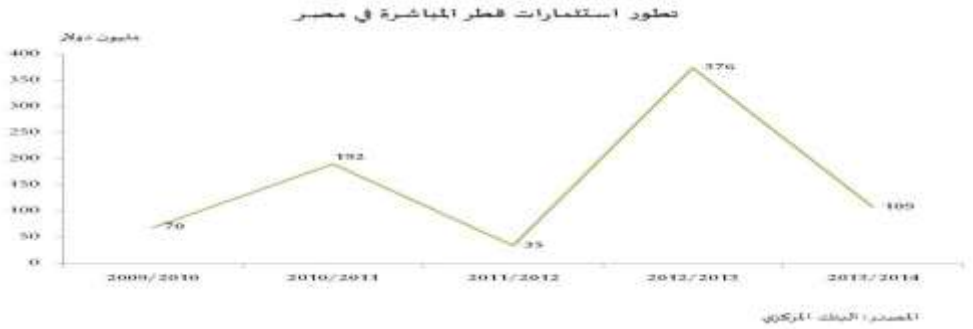

وبالنسبة **لاستثمارات دولة قطر** فقد كانت التدفقات الاتية من قطر في العام المال ٢٠١٠\٢٠١١ ، ثم انخفضت وارتفعت باكثر من عشر اضعاف نسبتها في عام

٢٠١٠\٢٠١١ ، وذلك في العام المالي ٢٠١٢\٢٠١٣ عام حكم الرئيس محمد مرسي ، ثم انخفضت الي اقل من الثلث في العام التالي:

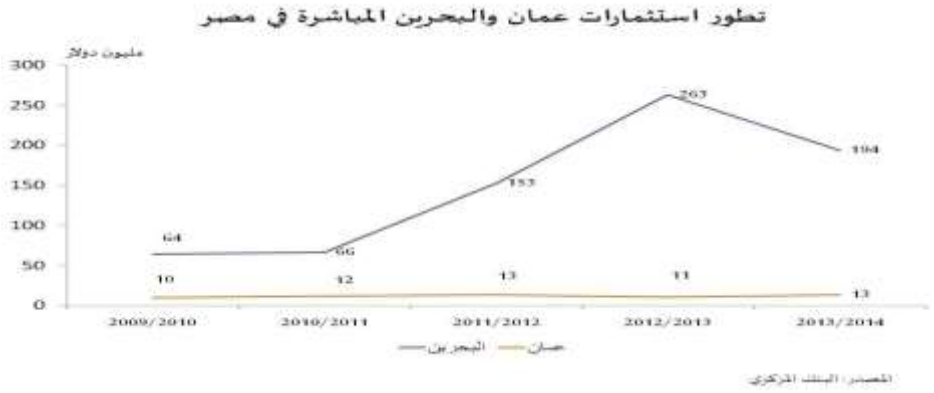

اما **استثمارات عمان والبحرين في مصر** فكانت مابين ١٠ و ١٣ مليون دولار (كما هو موضح بالشكل) ، واستثمارات البحرين فارتفعت من ٦٤ مليون دولار في ٢٠٠٩\٢٠١٠ الي ٢٦٣ مليون دولار خلال حكم الرئيس مرسي ، وانخفضت بعد سقوط هذا الحكم الي ١٩٤ مليون دولار (كما هو موضح بالشكل) .

٣- **مقارنة بين الاستثمارات الاجنبية والخليجية في مصر فكانت كما يلي** :[٢٥]

حيث تقارب كلا من الاستثمارات الاجنبية والخليجية فى مصر

فجاءت الاستثمارات الخليجية بمايقرب من ١٦.٩٦ مليار دولار فيما كانت الاستثمارات الاجنبية التى تضم الاتحاد الاوروبى وامريكا ب ١٦.٩١ مليار دولار

- استثمارات دول الخليج

جاء الاستثمار فى قطاع التمويل ب ٤.٤ مليار دولار يلية القطاع الصناعى ب ٣.٨ مليار دولار ثم قطاع الانشاء ب ٢.٣ مليار دولار ثم يلية بعد ذلك كلا من قطاع السياحة والاتصالات والتكنولوجيا والخدمات والزراعة .

- استثمارات الدول الاجنبية

جاء الاستثمار فى قطاع الصناعة ب ٧.٣ مليار دولار يلية قطاع التمويل ب ٤ مليار دولار ثم قطاع الخدمات ب ٢.١ مليار دولار ثم السياحة والانشاء والاتصالات والتكنولوجيا .

٤- أثر التحولات السياسية على الاستثمارات :

بدون شك تأثر الاستثمار المصري بما حدث من تحولات سياسية بداية من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ثم بعد ذلك ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ مرورا بالأحداث التي دارت خلال تلك الفترة ، إضافة لأحداث العنف بعد ثورة ٣٠ يونيو من جماعة الاخوان المسلمين وما نتج عنها من هروب الاستثمار الخارجي ، وكذلك هروب المستثمرين المحليين إلي دول أخري للاستثمار في مناخ امن واستقرار امني تعويضا لهم عما خسروه في مصر في ظل الانفلات الأمني حينها ، وما نتج عنها من تدهور المناخ والبيئة الاستثمارية في مصر ، فما كان علي نظام الحكم الجديد إلا تدعيم الخطي والدعوة لجذب الاستثمار بمصر .

<u>المؤتمر الاقتصادي في شرم الشيخ</u> : ذلك المؤتمر الذي عقد في مدينة شرم الشيخ المصرية في الفترة ١٣ و ١٥ مارس ٢٠١٥ ، بمشاركة مندوبين من دول مختلفة ، ولم يكن مؤتمر اقتصادي لدعم وجذب الاستثمار فحسب ، بل كان أيضا سياسي لأنه إعلان عن عودة الاستقرار في الدولة .

ومن ضمن أهداف المؤتمر كان هناك ثلاث تحديات يجب التصدي لها :[٢٦]

- **التحدي الامني :** لأنه كما ذكرنا بدون استقرار امني لا يوجد استثمار ولا نمو اقتصادي ولا تحسن معيشي ، وكانت مصر في تلك الفترة تواجه عنف سياسي واضطراب ، فحاولت من خلال المؤتمر تثبت للعالم وللشعب أنها قوية وقادرة علي استعادة مكانتها وهيبتها الدولية من جديد .
- **التحدي الاقتصادي :** حيث كانت تعانى البلاد من تدهور اقتصادي بسبب غياب الاستثمار المحلي والأجنبي .
- **التحدي التشريعي والتنظيمي :** العمل علي جذب الاستثمار من خلال تغاضي البيروقراطية وما شابهها من أساليب تعرقل الطريق أمام المستثمرين ، وتعديل التشريعات ومرونتها وشفافيتها لخلق بيئة ملائمة للاستثمار من خلال تفعيل نظام الشباك الواحد (One Stop Shop) للتسهيل علي المستثمرين.

٥- أثر التحولات السياسية على الوضع التنافسى لمصر بين اقتصاديات دول العالم :

هناك توافق بين خبراء الاقتصاد حول رصد تنافسية جاذبية الدول للاستثمار الاجنبى المباشر على أن مصر لا تزال بمنأى عن تلك المكانة التى تستحقها مقارنة بالمقومات التى تمتلكها ، و تؤهلها لتتبؤ مقاعد الصدارة على ساحة تنافسية الاقتصاد العالمى، ولعل ذلك يدفع نحو التساؤل ، ما أسباب تلك الفجوة بين الواقع والمأمول، بين ما تمتلكه مصر من مقومات تؤهلها لصدارة دول المنطقة جذباً للاستثمارات، وبين واقع حصتها من تدفقات تلك الاستثمارات ؟

٦- النمو الاقتصادى (بعض المؤشرات الاقتصادية التى توضح الاختلاف والخلل الذى حققتة الثورة)

- **تطور النمو الاقتصادى خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٠ / ٢٠١١**

شكل رقم (١) تطور معدل نمو الناتج المحلي خلال الفتره من (٢٠٠٧ : ٢٠١١)

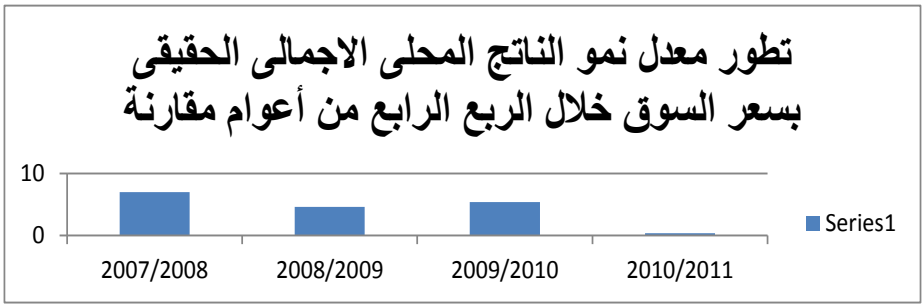

بإستقراء معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى خلال الربع الرابع من أعوام المقارنة ، يتبين اتجاه المعدل للتراجع الشديد خلال الربع الرابع لعام ٢٠١١/١٠ مقارنة بنظائره من الاعوام الثلاثة السابقة ، حيث سجل نمواً هامشياً (٠,٤ % فقط)، مقابل معدلات مرتفعة تراوحت ما بين ٤,٦ % ، ٧ % ، كما موضح بالشكل رقم(١)

ويلاحظ فى الشكل رقم ١ انعكاسات أحداث ثورة ٢٥ يناير على معدل نمو الناتج المحلى ، فمن ٥.٤ % العام السابق للثورة ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ٠.٤% عام الثورة ٢٠١١/٢٠١٠ ، وعزى انخفاض معدل النمو فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، عن العام المالى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ الى الازمة المالية العالمية .

- **أثر ٢٥ يناير على معدل الاستثمار :**

شكل رقم (٢) يوضح تطور معدل الاستثمار خلال الفترة من (٢٠٠٦ : ٢٠١١)

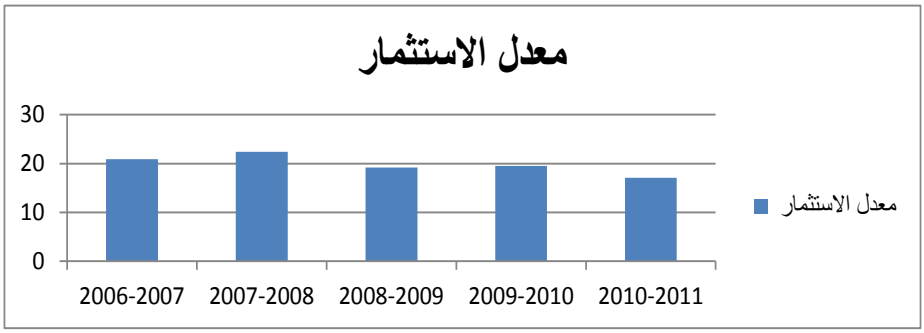

ويلاحظ من الشكل السابق ان معدل الاستثمار خلال العام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ قد بلغ ٢٠.٩% ، وارتفع الى ٢٢.٤% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، لينخفض الى ١٩.٢% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ليرتفع قليلاً الى ١٩.٥% عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ، ثم ينخفض الى ١٧.١% عام ٢٠١١/٢٠١٠(عام الثورة)

- **تطور تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر خلال أعوام المتابعة**

شكل رقم (٣) يوضح تطور تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر خلال الفترة من (٢٠٠٧ : ٢٠١١)[٢٧]

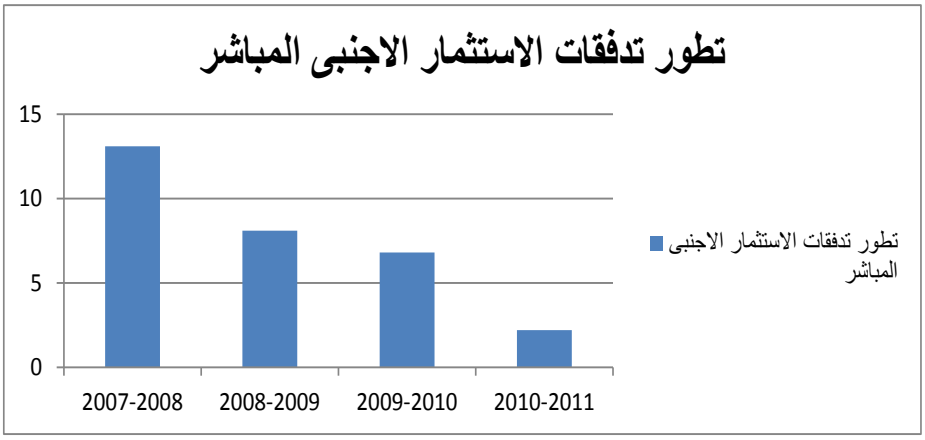

شهد عام ٢٠١٠/٢٠١١ تراجع حاد فى نسبة صافى تدفقات الاستثمار الاجنبى خلال عام المتابعة ، حيث بلغ التراجع ٦٨% ، فقد تقلص صافى الاستثمار الاجنبى المباشر الى ٢.٢ مليار دولار بعد ان كان قد وصل الى حوالى ٦.٨ مليار دولار فى العام السابق ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ويعد ذلك استمرار للاتجاه التناقصى المطرد للاستثمار الاجنبى المباشر فى الاعوام السابقة .

وبالنظر الى الفترات البينية من خلال الشكل السابق ، يتضح التأثير القوى لاندلاع الثورة على تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر ، حيث تشير البيانات الموضحة الى شبه توقف صافى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر على الربع الرابع تأثراً بتداعيات الثورة ، وانعكاسها على مناخ الاستثمار والذى يتأثر بالدرجة الاولى بعوامل الامن والاستقرار .

- **تطور حجم الاستثمارات الكلية .**

شكل رقم (٤) يوضح تطور حجم الاستثمارات الكلية [٢٨]

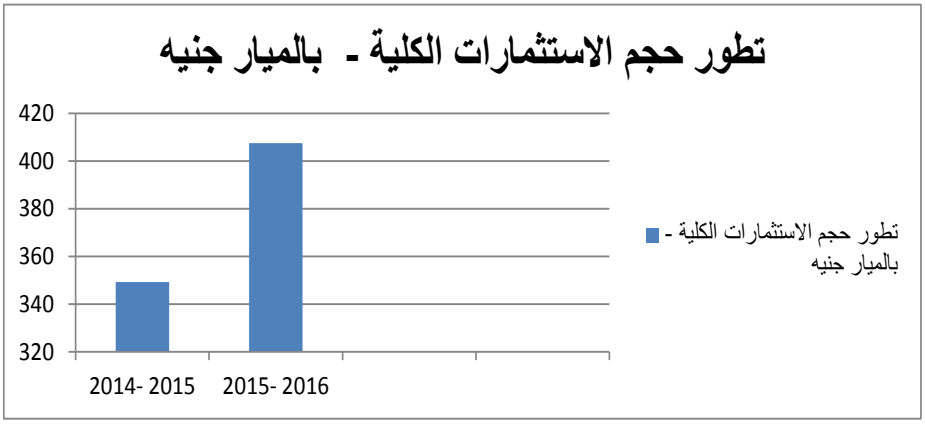

بلغت الارتفاع فى حجم الاستثمارات الكلية خلال العام المالى/ ٢٠١٥/٢٠١٦ ارتفاعا كبيرا حيث بلغت٤٠٧.٥ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٥٨.٣ مليار جنيه عن العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ منها نحو ٢٣.٧ مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام المتابعة
(٢٠١٥/ ٢٠١٦) بزيادة عن الفترة المثيلة لها للعام السابق ، حيث وصلت حجم الاستثمارات الكلية للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ الى ٣٤٩.٢ مليار جنيه .

٧- تطور الاستثمارات العامة و الخاصة

شكل رقم(٥) يوضح تطور حجم الاستثمارات العامة و الخاصة المنفذة[٢٩]

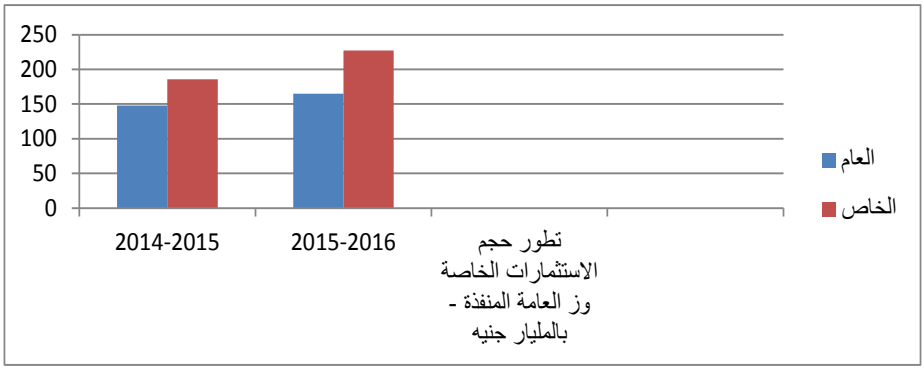

بلغ حجم الاستثمار العام نحو حوالى ١٤٦.٧ مليار جنية خلال العام ٢٠١٥/٢٠١٤ والخاص نحو حوالى ١٨٥ مليار جنية لنفس العام ، وبلغ حجم الاستثمار العام نحو حوالى ١٦٥ مليار جنية خلال العام ٢٠١٦/٢٠١٥ والخاص نحو حوالى ٢٢٧.٢ مليار جنية لنفس العام .

الرؤية المستقبلية للاوضاع السياسية

للمشاركة فى الشأن العام ، ويمكننا استنتاج ذلك من طرح البرامج الرئاسية في الدفع بجيل جديد من الشباب ، عبر برامج تهيئة الكوادر الشبابية ، والدفع بهم للحياة السياسية، و ما أشار إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي بشكل واضح إبان فعاليات المؤتمر الوطني للشباب في أكتوبر ٢٠١٦ .

الاستقرار السياسى كآلية محفزة للتنمية السياسية :

يعد الاستقرار والامن الاجتماعى والسياسى ، من أهم مقومات التنمية السياسية والاقتصادية ، فبدون الامن لا تكون هناك تنمية ، وضعف الاستقرار السياسى يؤدى للعزوف عن المشاركة السياسية ، و التى تعد واحدة من أهم مقومات التنمية السياسية

مهددات الاستقرار السياسى :

- **الارهاب :** فالارهاب يؤثر على التنمية الاقتصادية و على الاستثمار ، حيث تحجم الشركات الكبرى على الاستثمار فى الدول التى بها ارهاب خوفاً على أموالها ، فالارهاب يوفر بيئة طاردة للاستثمار [٣٠] ، وقد أشار الرئيس عبد الفتاح السيسى فى احدى الندوات التثقيفية للقوات المسلحة الى " ان التنمية تحتاج الى الامان ، والارهاب يعرقل جهود التنمية " [٣١].
- **عدم التوافق المجتمعى :** فالاستقطابات الحادة بين عدة اتجاهات فى المجتمع تؤدى الى الصراع والنزاع حول مستقبل الدولة ، ومن ثم فعدم التوافق حول رؤية مشتركة قد تؤدى الى احتجاجات عنيفة والتى بدورها تؤثر على الاستقرار السياسى.

الرؤية المستقبلية للاوضاع الاقتصادية

تعمل اى حكومة على دفع عجلة الاستثمار وتطوير مناخ الاعمال من خلال استكمال الاصلاحات التشريعية المرتبطة بتحسن بيئة الاستثمار كقانون الاستثمار الجديد من خلال إتاحة مناخ مُحفز وعادل لجميع المستثمرين .

ولقد تعهدت الحكومات المتعاقبة على الثورة فى برنامج عملها بإتخاذ الاجراءات اللازمة لتطوير خدمات الاستثمار وتهيئة بيئة الاعمال ، من خلال تطبيق نظام الشباك الواحد وإنهاء الاجراءات الاضافية للحصول على التراخيص نيابة عن المستثمر، والتصدي لاى معوقات قد تعوق جذب الاستثمارات ،وتبسيط إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة لاصدار تراخيص مزاولة النشاط ، ومنح ترخيص مؤقت لمزاولة النشاط بحد أقصى ستة أشهر لاغراض التشغيل التجريبى للمشروعات العاملة بنظام المناطق الاستثمارية .

المحور الاول : محفزات الاستثمار :

لا شك ان وجود بيئة فاعلة تسهم فى ان تكون آلية فاعلة للاستثمار، هو الهدف الرئيس للنظام السياسى من أجل تعافى الاقتصاد بعد التحولات السياسية التى شهدتها مصر، وأصبح من مظاهر الاحتفاء برأس المال الأجنبي أن يقوم كبار المسئولين بمن

فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء باستقبال رؤساء الشركات والبنوك دولية النشاط سواء في مصر أو عند قيامهم بزيارات للخارج ، وأن تتضمن الوفود الرسمية القادمة إلى مصر عددا من رجال الأعمال بجانب الرؤساء ورجال السياسة ودعوة مصر الى المؤتمرات الدولية .

كما أصبحت مصر تسعى لاستضافة اكبر عدد من المؤتمرات والندوات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية التي تجمع بين كبار المسئولين الحكوميين من ناحية ورجال الأعمال المصريين والأجانب من ناحية أخرى ، مثل المؤتمرات التي يعقدها منتدى التجارة العالمي (دافوس) ، ومؤتمرات مجالس الأعمال وجمعيات الصداقة مع الدول الأخرى ومؤتمرات الغرف التجارية والصناعية المشتركة وغيرها ، كما يلاحظ في ذات الاتجاه المشاركة الواسعة لمسئولين مصريين في المؤتمرات والندوات التي تعقد بالخارج لعرض الوضع الاقتصادي ومناخ الاستثمار في مصر على المستثمرين المحتملين وشركات الترويج وغيرها. **وهذه الخطوات يجب ان يتلازم معها عدة مقومات :**

- استقرار سياسى قادر على تقوية الامن و الطمأنينة للمستثمرين ، حيث ان فقد الامن يؤدى لتدنى معدل الادخار ، وتزايد معدلات هروب رؤس الاموال الاجنبية .
- تشريع قادر على تلبية تطلعات المستثمرين ويؤمن احتياجتهم ويبعث بالثقة فى السوق المصرى و قدرته على استيعاب تلك الاستثمارات .
- سياسات اقتصادية تتماشى مع الظروف التى تمر بها البلاد دون المقارنة مع سياسات فى دول اخرى لا يتوافر فيها الظروف السياسية التى تمر بها البلاد .
- جهاز ادارى مؤهل على التعامل مع المتغيرات التى تتخذها الحكومة من سياسات اقتصادية ، ويكون قادر على تلبية احتياجات المستثمرين ، بما يضمن السرعة والكفاءة فى اتخاذ القرارات .

المحور الثانى :مقومات جذب الاستثمارات تمتلكها مصر بعد التحولات السياسية فى ٢٥ يناير٢٠١١ ، ٣٠ يونيو٢٠١٣ [٣٢] :

- مناخ سياسى يتجه للاستقرار.
- مؤشرات اقتصادية آخذه فى التصاعد .
- حجم العمالة المتوفرة

- معدلات تنافسية للاجور فى العديد من القطاعات الاقتصادية مقارنة بعدد من الدول المنافسة وساعد على ذلك تحرير سعر الصرف والذى ادى الى هبوط سعر الصرف المصرى مقابل الدولار والذى يؤدى الى ميزة تنافسية كبيرة امام المستثمرين.
- جاذبية السوق و يحددها عدد من الاعتبارات المتوافرة بالسوق المصرى والتى منها :

– حجم السوق و القوة الشرائية حيث تعد مصر من أكثر الدول المأهولة بالسكان فى افريقيا و الشرق الاوسط الامر الذى يترتب عليه تنامى القدرة الشرائية .
– توافر البنية التحتية للنقل و للاتصالات و الطاقة .

- توافر البيئة التشريعية و المظلة القانونية الحاكمة والمنظمة للاستثمار ، مثل صدور قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ المتضمن لجملة من الحوافز والاعفاءات والتيسيرات على المستثمرين .
- توافر وتنوع الموارد الطبيعية على نحو يمكن من تبنى هيكل اقتصادى يتسم بالتنوع والمرونة .
- مقومات الموقع الجغرافى والاستراتيجى المتميز والقرب من الاسواق العالمية ، حيث تعتبر مصر الخيار الامثل للوصول الى الاسواق العالمية فى اوروبا والشرق الاوسط بالاضافة الى افريقيا ، فمصر هى الاقرب للاسواق الاوروبية واسواق امريكا الشمالية على عكس الدول الرئيسية المصدرة مثل الهند و الصين .
- امتلاكها لواحدة من اهم الممرات الملاحية فى العالم وهى قناة السويس والخطوات التى تقوم بها الحكومة لتكون مركزاً للخدمات اللوجستية .

المحور الثالث : تزايد الدور التنموي للمؤسسة العسكرية و أثره على الاستقرار الاقتصادى :

ينبغي هنا القول إنه من الصعب ، ان لم يكن من غير المنطقي علميا نفي الدور السياسي للمؤسسة عسكرية داخل أي نظام سياسي عامة ، وفي حقل العلوم السياسية العديد من النظريات التي تحاول تفسير العلاقات المدنية العسكرية في مختلف النظم السياسية ، وبالنظر للوضع المصري نجد أن هناك تداعيات على الوضع السياسي

واستقراره نتجت عن زيادة الدور التنموى للمؤسسة العسكرية عقب ثورة يناير وحتى ما بعد ٣٠ يونيو [٣٣] .

ولكن يؤدي لجوء المؤسسة العسكرية إلى لعب دور بديل لأغلب مؤسسات الدولة إلى اضطراب العلاقة بينهما حيث أصبح الجيش طرف من حيث الوجود الاقتصادي الأكبر في السوق المصري ، خاصة في ظل انخفاض التكاليف الإنتاجية مقارنة بالشركات الأخرى، ولكن فى المستقبل ارى انه لابد للمؤسسة العسكرية ان تترك مجالات اقتصادية بعينها حتى تستطيع ان تنشأ منافسة استثمارية وان تفتح الباب امام استثمارات اجنبية تجد صعوبة فى المنافسة للمؤسسة العسكرية .

المحور الرابع : الصراعات و الحروب فى الدول العربية المجاورة :

تأخذ الصراعات و النزاعات داخل الدول العربية المجاورة بعدين للمعالجة المستقبيلة وخاصة على المستوى الاقتصادى :

- **الاول :** ذو أثر سلبى على الدولة ، حيث ان الصراعات و العنف داخل الدول العربية المجاورة ، و التى بها عمالة مصرية تعد بمئات الالاف ، قد يهدد وجودها ، وبالتالى سيؤدى الى عودة تلك العمالة الى وطنها الام ، تبحث عن تأمين سبل العيش فى ظل ظروف تحاول الدولة التفرغ فيها لتقليل معدلات البطالة ، وأيضاً سينقطع مورد مهم للعملة الاجنبية الواردة من الخارج (تحويلات المصريين بالخارج) و التى تعد واحدة من المصادر المهمة لدخل العملة الاجنبية ، وهو ما سيؤثر على خطط التنمية الاقتصادية .

- **الثانى** : ذو أثر ايجابى ، حيث أن تلك الصراعات داخل الدول العربية المجاورة ، ستؤدى حتماً الى هروب الاستثمارات الاجنبية التى تفضل العمل فى بيئة مستقرة ، وهو العامل المفقود فى ظل الصراعات والحروب ، مما يشجع المستثمرين الاجانب الى التوجه للبيئات المستقرة ، والتى تملك بيئات جاذبة للاستثمار وتأتى على رأسها الدولة المصرية .

ختام الدراسة :

وكانت أهم أهداف هذه الدراسة هي الاجابة على التساؤل الخاص بمدى تأثير التغيرات السياسية المتتالية التى أعقبت الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠

يونيو ٢٠١٣ على الاستقرار السياسي في النظام السياسي المصري ، وكيفية تعامل الانظمة الحاكمة بحكوماتها المختلفة مع حالة الاضطراب السياسي التي سادت على مدار هذه السنوات ، مما أثر بالفعل على وضع استقرار الدولة سياسيا .

نتائج الدراسة:

- ان عدم الاستقرار السياسي في النظام المصري عقب ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كان يرجع الى سرعة تغير الحكومات والقيادة السياسية على فترات قصيرة .

- ان الفترات الانتقالية بعد التحولات السياسية عادة ما تؤثر على التنمية الاقتصادية عامة والتدفقات الاستثمارية خاصة ، حيث ان الاستثمار يحتاج الى مناخ يتسم بالامن والاستقرار ، وهى السمات المفقودة خلال الفترات التى تعقب التحولات السياسية الكبرى كتغيير النظام بالثورة عليه .
- ان التحولات السياسية الناتجة عن ٢٥ يناير أثرت بشكل ايجابى على التنمية السياسية ويتضح ذلك من معدلات المشاركة السياسية فى الاستحقاقات الدستورية ، بينما عانت التنمية الاقتصادية بعد ٢٥ يناير مباشرة بالسلب ويتضح ذلك من خلال مؤشرات الاستثمار ، وقد تحسنت تدريجياً عندما بدأت الدولة فى تشكيل نظام سياسى جديد مستقر.
- ان التحولات السياسية الناتجة عن ٣٠ يونيو أثرت بشكل كبير على التنمية السياسية ، بينما ساعد الاستقرار بعد بضع سنوات من ٣٠ يونيو على ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية وعلى رأسها الاستثمار .
- ان التنمية التى تعقب التحولات تواجه اشكاليات الصراع بين الاولويات ، والتعجل الشعبى للشعور بتنمية ملموسة على المدى القصير ، تلك التنمية تحسن من مستوى المعيشة وتجعل الشعب قادر على ادارة شئونه بنفسه دون تسلط او وصاية ، وهو الامر الذى قد تواجهه الحكومات بإجراءات سحب الاحتياطيات النقدية لتوجيهها الى محاور تحقق الرضا الشعبى ، ولكن فى نفس الوقت يقلل من القدرة المالية للدولة فى مواجهة امور أخرى .

توصيات الدراسة :

١- على النظام السياسى ان يعمل على تقوية الاستقرار السياسى و الذى يؤدى بالضرورة الى تنامى معدلات التنمية السياسية والمشاركة ، وزيادة المناخ الاستثمارى ، وضمان التمويل اللازم للمشروعات القومية .

٢- ضرورة ربط المزايا التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي ، بتحقيق معايير معينة تعكس اختيارات الاقتصاد المصري واحتياجاته التنموية ، مثل استيعاب أعداد متزايدة من العمالة وتدريبها أو استغلال طاقات وموارد طبيعية وفنية لم تكن مستغلة أو تحقيق التكامل مع صناعات أو أنشطة أخري قائمة أو تنمية مناطق بعينها تحتاج لجهد (مثل الصعيد والمحافظات الصحراوية) أو أن ينتج عن نشاطه تخفيضا في الواردات أو زيادة في الصادرات ، ناهيك عن ضرورة تحقيق تقدم تكنولوجي لا يقتصر على دائرة المشروع ولكن يكون له آثار مجتمعية ملموسة ، وطبيعي أن كل ذلك يحتاج من الحكومة لدرجة اكبر من الإفصاح كي يمكن التعرف على ما تم من انجازات.

٣- يجب ان تتوحد جهود الترويج للاستثمار فى مصر من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وذلك من خلال :

- تفعيل منظومة التحول الرقمى
- انشاء فروع لمراكز خدمات المستثمرين والمناطق الحرة والمناطق الاستثمارية بالمحافظات تخدم جميع الجمهورية
- التدريب الفنى للشباب على ريادة الاعمال
- تدريب وتاهيل العاملين بالهيئة ومراكز خدمات المستثمرين وفروعة
- الاستفادة من المنح الخاصة بالتدريب وذلك بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الدولية العاملة فى مجال الاستثمار
- تفعيل اكثر للخدمات الالكترونية مثل التأسيس الالكترونى
- تفعيل اكثر لمنظومة الشباك الواحد One Stop Shop
- جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتاكد من ملائمة هذة الاستثمارات الاجنبية مع مصالح سياستها المحلية

المراجع:

١ سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (الطبعة الثانية) ، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢ .
٢ محمد عبدالله يونس ،"اندماج أم تفكك؟ مستقبل أحزاب (الوسط الإسلامية) فى مصر"، **مجلة الديمقراطية** http://democracy.ahram.org.eg
٣ **الاحزاب السياسية فى عهد السادات http://www.elsyasi.com**
٤ الجريدة الرسمية العدد ٢٧ بتاريخ ٧ يوليو ١٩٧٧
٥ احمد جمال، " انقسامات الأحزاب المصرية تهدد التجربة السياسية الناشئة"، **العرب**، العدد:١٠٦٣٢، ٢٠١٧/١/٣ http://www.alarab.co.uk
٦ أحمد عبدربه ،"الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصرى٢٠١١/ ٢٠١٢ ، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات،(29/11/2011،متاح على http://www.dohainstitute.org/release
٧ كريمة عبد الغنى ،"اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث"، **بوابة الأهرام** ، (21/1/2012، متاح على : http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx
٨ ندى المصري، "نتائج انتخابات مجلس الشورى ، **موقع انتخابات مصر**، 29يناير٢٠١٢)، متاح على http://elections.masreat.com/19101/ :
٩ لمزيد من التفاصيل حول النتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ على : http://pres2012.elections.eg/round1-results
١٠ راجع موقع اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية .....
١١ محمد نور البصراتى ، مرجع سابق ذكره ، ص ٥٢ ،
١٢ .أكرم ألفى،"السلوك التصويتى للمصريين: نحو إنهاء القطيعة مع النظريات السياسية ٢-٢"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، : http://acpss.ahram.org.eg/News.asp
١٣ عبدالرحمن صلاح - عبدالعزيز مصطفي ، أثر ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو علي المشاركة السياسية المرأة المصرية ، http://democraticac.de/
١٤ حسن الشامي ، تقرير حالة المرأة بعد ٢٥ يناير ، القاهرة ، ٢٠١٢, http://www.ahewar.org/debat/show.
١٥ أماني قنديل , فصل دراسة حالة المرأة المصرية, تقرير منظمة المرأة العربية عام ٢٠١٤ ، القاهرة
١٦مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠١٥ ،الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg/Story
١٧ صبرى عبد الحفيظ ، المرأة المصرية: أيقونة الإنتخابات رغم تراجع المشاركة http://elaph.com/Web/News/2015/10/1048920.html

١٨ حاتم فارس ، مرجع سابق .
١٩ حسنين محمد مصلح ، التطور التشريعي للاستثمار في مصر واثره علي جذب الاستثمار ، على الرابط www.eces.org.eg/.../%7B4421CEB4-D35B-42A3-A718-720CA81DBAE0%7D_ECES...
.
٢٠ حسنين محمد مصلح ، مرجع سابق .
٢١ قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، نشر فى الجريدة الرسمية فى ٣١ / ٥ / ٢٠١٧ .
٢٢ للاضطلاع علي نص القانون يمكن الاضطلاع الي الرابط التالي http://www.almasryalyoum.com .
٢٣ عبد الحليم سالم ، النص الكامل لقانون الاستثمار الجديد بعد اقراره النهائي من البرلمان ، **اليوم السابع** ، ١٦ مايو ٢٠١٧ ، متاح على الرابط http://www.youm7.com/ . ، تاريخ الدخول ٢٠١٧\٧\٣٠ .
٢٤ محمود نجم ، بالارقام والرسوم التوضيحية كيف كانت الاستثمارات الاجنبية في مصر قبل المؤتمر الاقتصادي ، اصوات مصرية http://www.aswatmasriya.com
٢٥ محمود نجم ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .ح
٢٦ حسنين محمد مصلح ، المرجع السابق .
٢٧المصدر : تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال العام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وزارة التخطيط .
٢٨ المصدر : تقرير متابعة الاداء الاقتصادى و الاجتماعى خلال العام المالى ٢٠١٥ / ٢٠١٦ ، وزارة التخطيط على الرابط file:///C:/Users/pc/Downloads/Documents/Upload_Main_Entity_Db_AssetMedia_Filename_88f35f3e374cbc5edbf2676f5d757220.pdf
٢٩ المصدر : تقرير متابعة الاداء الاقتصادى و الاجتماعى خلال العام المالى ٢٠١٥ / ٢٠١٦
٣٠ مصطفى محمد صلاح ، الاستقرار السياسى كآلية محفزة فى جذب الاستثمارات ، رؤي مصرية ، العدد ٣٠ – يوليو ٢٠١٧ ، مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية و التاريخية .
٣١ راجع الندوة التثقيفية السابعة عشرة للقوات المسلحة فى ٧ / ٥ / ٢٠١٧ .
٣٢ لمزيد من التفاصيل ، راجع ..... وائل بركات ، فجوة الجاذبية المصرية للاستثمارات الاجنبية المباشرة : تحفيز الترويج كمدخل للمعالجة ، رؤي مصرية ، العدد ٣٠ – يوليو ٢٠١٧ ، مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية و التاريخية .
٣٣سمير رمزي ، أثر تزايد الدور التنموي للجيش على الاستقرار السياسي في مصر، مرجع سابق